نصبه مختارا لما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجي في الكلام
الفصيح وانما يجي مع كان لانها اصل الافعال قال والذي نص عليه الجماعة ان
ذلك لا يختص بها بل سائر الافعال في ذلك مثلها وانشد سيبويه للفرزدق دست
رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير قال واما الرفع فهو
مسموع ونص بعض اصحابنا انه احسن من الجزم واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه على
نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفا
وقال اخرون هو الجواب لا على اضمار الفا ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط
تاثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب واما بان كان الشرط مضارعا
فضرورة برفع الجواب كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع
والاختيار جزمه قال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذا رفع فمذهب سيبويه
انه على نية التقديم والتاخير ان كان قبله ما يمكن ان يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار
الفا نحو ان تاتني اتيك اذا جا في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفا في الحالين
لانه جواب في المعنى فقد وقع في محله فلا ينوى به التقديم وجازمه اي الجواب الاداة
عملت فيه كما عملت في الشرط بانها اقتضتهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن
وان في جزئيها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره
الجزولي وابن عصفور والابذي وقيل جازمه فعل الشرط قاله الاخفش واختاره
ابن مالك لانه مستدع له بما احدث فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع
لا يعمل اذ ليس احدهما باولى من الاخر وانما يعمل بمزية وهو ان يتضمن العامل من غير النوع
او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل جازمه هما اي الاداة والفعل معا ونسب
ايضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وربما قيل ان يكون العمل من
لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو اقوى لا يعمل عملين فاحرى ان لا يعمل الجازم ورد
بان الجار لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين
لا يجوز حذف احدهما كاذ ما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الاداة فدل على ان العامل
ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يحذف وفيه نظر فلو كان العامل مجموع الاداة
والشرط لزم ابقا الجازم مع حذف معموله محالا فثبت ان كان العامل الاداة وحدها فانها
تكون قد اقتضت معمولا واحدا فلا يمتنع وقيل جازمه الجوار قاله الكوفيون قياسا
على الجر بالجوار قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقي وقيل
فعل الجواب مبني وفعل الشرط معرب وقيل هو والشرط ايضا مبنيان والقولان
للمازني استدل على بنائهما بان الفعل لم يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا
لان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبنا الجواب فقط بانه لم يكن
له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال ابو حيان والمازني
في رايه مخالف لجميع النحويين مسئلة البصريون قالوا لاداة الشرط الصدر في
الكلام فلا يتقدمها معمول معمولها اذ لا يجوز تقديم شي من معمولات فعل الشرط ولا فعله

مسئلة

الجواب



الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر
ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما يتبع شيئا نعتا او نسبة على ذي خبرا ونحوه وجوز
الكسائي تقديم معمول فعل الشرط او الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يثبك الله
وخيرا ان اتيتني نصب قال ابو حيان ويحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب
عنه معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان اتيتني تصيب وسوغ ذلك
انه ليس بفعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب
خيرا ان اتيتني قال الاكثر اي البصريون ولا الجواب ايضا لا يجوز تقديمه على الاداة
لانه ثان ابدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين
ماضيا كان ام مضارعا نحو قمت ان قمت واقوم ان تقم وثالثها يجوز تقديم الجواب
ان كان مضارعا ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر
فيه التجوز بخلاف الماضي فانه تجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه
التاخير كثر التجوز ورابعها يجوز تقديم الجواب ان كانا اي الشرط والجواب ماضيين
بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه بانه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تاخر
جاز تقديمه لانه مقدم ما كان له مؤخرا فكان كانها لم تعمل فيه بخلاف المضارع فانه متاثر بها
فعنا(?) تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار وقيل ولا يسبق الجزم ومر ومن كله
قاله الفرا والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تاتني خيرا تصب على الاداة
وهو مذهب الاكثرين منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا ان تقدم شبهه فلسبه(?)
وليس اياه وشرطه اختيارا مضي الشرط لفظا او معنى بان كان مضارعا مقرونا بلم في
الماضي نحو انت ان قمت وانا اقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا اجري في كلامهم
واما الشعر فيحل ضرورة واتساع واجاز الكوفيون سوى الفرا ان يحذف جواب الشرط
في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي فاجازوا انت ظالم ان تفعل
فان لم يكن فعل الشرط ماضيا تنزيلا على الاصح وهو مثل ما اوما واي حين موصولات
اي حكم لهن بذلك الذي يومن معها اما بينها اختصاصا او زال حكم الشرط عن الشرطها(?)
وهو المعنى فينبغي الجزم نحو اتي من ياتيني وقد يذهب ما تحبه واكرم ايهم يجيئك وحينئذ
فتاتي احكام الموصول لا تبين جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها
وغير ذلك واما في الشعر فيجوز بقا الشرطية والجزم وكذا ان اضيف لها اي لمن وما واي
زمان يجب لهن في السعة ان يكن موصولات نحو اتذكر اذ من ياتينا ناتيه ولا يجوز الجزم
عند سيبويه والجرمي والمازني لان اسما الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة
بان فكذا لا تضاف الى ما تضمن معناها خلافا للزيادي والاخفش في ذهابه الى جواز
الجزم اختيارا لقوله على حين من يلبث عليه ذنوبه يرث شربه اذ في المقام تداثر
والاولون قالوا هو ضرورة ويجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقا
او في الاختيار والضرورة اذا وقعن بعد باب كان وان نحو كان من ياتينا ناتيه
وانه من ياتينا ناتيه وليس من حسن البنا تحفص(?) اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله

فيه ح

الجواب ح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)